مجلّة فكريّة نصف سنويّة محكّمة تصدرها الجامعة الإسلاميّة العالميّة بماليزيا

المجلّد التاسع عشَر | 1437هـ / 2015م | العدد السابع والثّلاثون

رئيس التحرير

أ.د. محمَّد كمال حسن

مدير التحرير

أ. م. د. محمَّد الطاهر الميساوي

هيئة التحرير

أ.د. أحمد إبراهيم أبو شوك أ. د. محمَّد سعدو الجرف أ. د. وليد فكري فارس

أ. د. مجدي حاج إبراهيم أ. م. د. إسماعيل عبد الله

د. عبد الرحمن حللي د. مصطفى عمر محمد

التصحيح اللُّغوي

أ. م. د. صالح محجوب محمَّد التنقاري

التنضيد والإخراج الفنيّ

د. منتهى أرتاليم زعيم

الهيئة الاستشارية

عبد الحميد أبو سليمان - السعودية — محمد نور منوطي — ماليزيا
أبو القاسم سعد الله — الجزائر — عماد الدين خليل — العراق
يوسف القرضاوي — قطر — فكرت كارتشيك — البوسنة
محمد بن نصر — فرنسا — طه جابر العلواني — العراق
بلقيس أبو بكر — ماليزيا — عبد الخالق قاضي — أستراليا
رزالي حاج نووي — ماليزيا — عبد الرحيم علي — السودان
طه عبد الرحمن — المغرب — نصر محمد عارف — مصر
ظفر إسحاق أنصاري - باكستان — عبد المجيد النجار — تونس

فتحي ملكاوي - الأردن

Advisory Board

AbdulHamid AbuSulayman, Saudi Arabia — Muhammad Nur Manuty, Malaysia
Aboul-Kassem Saadallah, Algeria — Imaduddin Khalil, Iraq
Yusuf al-Qaradawi, Qatar — Fikret Karcic, Bosnia
Mohamed Ben Nasr, France — Taha Jabir al-Alwani, Iraq
Balqis Abu Bakar, Malaysia — Abdul-Khaliq Kazi, Australia
Razali Hj. Nawawi, Malaysia — Abdul Rahim Ali, Sudan
Taha Abderrahmane, Morocco — Nasr Mohammad Arif, Egypt
Abdelmajid Najjar, Tunisia — Zafar Ishaq Ansari, Pakistan
Fathi Malkawi, Jordan

© 2014 IIUM Press, International Islamic University Malaysia. All rights reserved.

الترقيم الدولي ISSN 1823-1926

مراسلات المجلة Correspondence
Managing Editor, *At-Tajdid*
Research Management Centre, RMC
International Islamic University Malaysia
P.O Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia
Tel: (603) 6196-5541/6126 Fax: (603) 6196-4863
E-mail: tajdidiium@iium.edu.my
Website: http://journals.iium.edu.my/at-tajdid

Published by:
IIUM Press, International Islamic University Malaysia
P.O. Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia
Phone (+603) 6196-5014, Fax: (+603) 6196-6298
Website: http://iiumpress.iium.edu.my/bookshop

Printed by:
Naga Global Print (M) Sdn. Bhd.
No. 1, Jalan Industri Batu Caves
68100 Batu Caves, Selangor, Malaysia

المحتويات

كلمة التحرير — هيئة التَّحرير — 5 -12

بحوث ودراسات

نحو صيرفة إسلامية معقولة الأحكام — عبد العظيم أبوزيد — 13 -44

مفاهيم مفتاحية في التعامل المنهجي مع القرآن الكريم: دراسة دلالية — الجيلاني بن التوهامي مفتاح — 45 -82

جهود الإمام الباقلاني في الانتصار للقرآن الكريم: دراسة تحليلية — زينب طلحة وحسن بن إبراهيم الهنداوي — 83- 110

الخصائص العامة للشعر العربي في ولايتي هوسا ويوربا: نظرات مقارنة — رحمة بنت أحمد الحاج عثمان ومحمد جامع عبدالله — 111- 147

أنساق التفكير الإبداعي في أعمال محمد أحمد الراشد — جمال أحمد بادي — 149 - 180

استيعاب الطلبة الناطقين بغير اللغة العربية لقواعد اللغة العربية في ضوء نظريات تعلُّم اللغات — عبد الوهاب بن زكريا وحسين بن علي الفارسي — 181 - 206

تطبيقات التورق في سوق السلع الماليزية: دراسة نظرية تطبيقية — بن عوالي محمد الشريف وعزمان محمد نور — 207 - 230

نقد وآراء

ثقافة الجمود واستئناف الفهم والتنزيل — إسماعيل الحسني — 231 - 249

مراجعات كتب

"جزيرة البنائين" قصة تعليمية في الفكر الإبداعي وفي التربية العقائدية والاجتماعية — فؤاد محمود رواش — 251 - 265

ندوات ومؤتمرات

المؤتمر العالمي الثاني للقرآن الكريم والسنة الشريفة (ICQS2'2015) — عصام التجاني محمد إبراهيم — 267 - 274

ملخصات رسائل جامعية

ملخصات رسائل الدكتوراه والماجستير بكلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية — هيئة التحرير — 275 - 294

قواعد النشر وطريقة التوثيق في مجلة التجديد

التجديد مجلّة محكمة يتم قرار النشر فيها بناءً على توصية محكّمين اثنين على الأقل من أصحاب الاختصاص.

شروط النشر:

1. أن يكون البحث أصيلاً لم يُسبق إرساله للنشر في مجلّة أو جزءٍ من كتاب (وإذا حصل ذلك يُغرم الكاتب قيمة المكافأة المدفوعة للمحكمين).
2. أن يكون حجمه بين 5000 إلى 7000 كلمة، بالإضافة إلى مستخلص للبحث في حدود 200-250 كلمة باللغتين العربيَّة والإنجليزية (لا يقلّ عن 15 صفحة، ولا يزيد عن 30 صفحة بما في ذلك المراجع والهوامش). مراجعة كتاب: ما بين 1500 و4000 كلمة؛ تقارير الندوات والمؤتمرات ما بين 1000 و2500 كلمة.
3. أن يقدم البحث مكتوباً على نظام word وبخط Traditional Arabic وبنط 16.
4. أن يكون توثيق البحث حسب الطريقة المعتمدة في المجلّة.

طريقة التوثيق:

5. عند ذكر المرجع للمرة الأولى:

الكتب: اسم المؤلف، عنوان الكتاب **بخط غليظ** (مكان النشر: الناشر، عدد الطبعة إن وجد، تاريخ النشر)، ج، ص.

الزركشي، بدر الدين محمَّد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ط2، د. ت)، ج2، ص214.

المقالات: اسم المؤلف، عنوان المقال "بين فاصلتين مزدوجتين"، اسم المجلّة **بخط غليظ**، السنة، العدد، الصفحة.

لوشن، نور الهدى، "إشكالية المصطلح بين النظرية والتطبيق"، **التجديد**، السنة الثامنة، العدد السادس عشر، ص159.

6. عند تكرار المرجع في الهامش التالي مباشرة تتبع الطريقة الآتية: المرجع نفسه، ج، ص.

7. عند تكرار المرجع في موضع آخر من البحث، اسم الشهرة للمؤلف، عنوان الكتاب (**بخط غليظ**)/أو المقال مختصراً، ج، ص.

8. طريقة تخريج الآيات: تخرّج الآيات في متن البحث، وليس في الهوامش، ويكون التخريج كالآتي: (البقرة: 25).

9. طريقة تخريج الحديث: البخاري، محمَّد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط3، 1404هـ/1988م)، كتاب الزكاة، باب: هل يشتري صدقته، ج2، ص85. أما رقم الحديث فذكره اختياري.

10. موضع الهوامش: تعتمد المجلّة على وضع الهوامش في حاشية كلّ صفحة، وليس في نهاية صفحات البحث.

11. لمدير التحرير، وهيئة التحرير الحقّ في إعادة المادة المقبولة للنشر إلى صاحبها لإجراء أي تعديلات يرونها ضرورية؛ للحفاظ على المستوى العلمي للمجلة

12. يرجى حفظ المقال في ملف Rich Text Format (RTF)، وإرساله إلى هذا العنوان الآتي: tajdidiium@iium.edu.my

المجلد 19، العدد 37 (2015/1437) 5-12
التجديد
حقوق الطبع محفوظة ل IIUM Press
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
IISN 1823-1926 (Print)

كلمة التحرير

يواجه الباحثون في المجالات العلمية المختلفة (من العلوم الطبيعية والحيوية إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية إلى العلوم التطبيقية والتقنية وما اتصل بذلك جميعًا من العلوم الرياضية) مسألةً أساسية تتعلق بتقدير القيمة العلمية لبحوثهم وإنجازاتهم المعرفية وما يتوصلون إليه فيها من نتائج نظرية كانت أو عملية، بحيث تنسلك تلك البحوثُ في "جوقة" الخطاب أو الخطابات العلمية لمجال البحث الذي تنتمي إليه فتكتسب مكانتَها فيه: اعترافًا بشأنها وتقديرًا قيمتها في ذاتها، وإحالة عليها مرجعًا لغيرها، واستمدادًا منها وبناءً عليها، أو انتقادًا لها وتصويبًا لجوانب القصور فيها.

ولقد كان الكتابُ قديمًا وعلى مدى قرون عديدة بل حتى عهد غير بعيد منا، هو الأداةَ الوحيدة أو الرئيسة التي ينضوي بها مصنفُه في سلك الجماعة العلمية بما يحصل من كثرة طلابه والراغبين فيه ومن انتشار نسخه في الآفاق يتداولها العلماء والمتعلمون ويستدر بها الربحَ النساخ (حين كان النسخ اليدوي هو السبيل إلى إنتاجه) والتجار المتمولون، أو من تعدد طبعاته وإقبال الناشرين على نشره وسَعة رقعة توزيعه (بعد أن ظهرت الطباعة وتطورت أدواتها وترقت أساليبها)، فيكتسب بذلك صفةَ المرجعية في العلم الذي يبحث فيه، فضلاً عما يجري قبل ذلك – بل وبفضله – من تفاعل العقول معه وتناول المصنفين والعلماء إياه بالمراجعة والنقد (وحتى النقض) والتصويب والتقريض والتزكية. وإذا كان الكتابُ لم يزل بعدُ محتفظًا بأهميته في إشاعة المعلومات والأفكار والمفاهيم وبناء الخطاب العلمي ورفع شأن المؤلف في هذا المجال أو ذاك من مجالات

العلم والمعرفة، فإنه لم يعد هو الأداةَ الوحيدة لذلك، وخاصة في عالم الكتابة العلمية المتخصصة في الجامعات ومراكز البحث. لقد ظهر المقال القصير الذي يصوَّبُ النظرُ فيه على موضوع معين أو مسألة مخصوصة من مجالات العلوم المتنوعة وما يتوالد فيها من فروع متكاثرة على نحو من التركيز والتكثيف والتعميق يستدعي ويعكس ما للكاتب أو الباحث من دراية ومعرفة بالمجال وبخريطته المفاهيمية والمنهجية، ومن عرفان بعناصر الموضوع أو المسألة محل البحث ووقوف على مواضع الإشكال فيها مما يتطلب البحث والنظر، ومن قدرة على توليد المعاني وصوغها في قوالب من اللغة طبيعية وصناعية تجعل العبارةَ عنها ميسورةَ الفهم والتلقي والتواصل معها للقارئ المتخصص وغير المتخصص سواء، مهما كان من تفاوتٍ بينهما في أقدار ذلكم الفهم والتلقي والتواصل. واستدعى هذا النمطُ من التصنيف والكتابة العلمية ضربًا جديدًا وشكلاً طريفًا من النشر هو "المجلة" المتخصصة في مجال علمي معين لا تعدوه أو غير المتخصصة انفتاحًا على أكثر من مجال أو تضافرًا بين عدة مجالات من أفق التكامل المعرفي والمنهجي بين العلوم.

ويكاد النشرُ في المجلات التي تصدرها الجامعاتُ ومراكزُ البحث العلمي ومؤسساتُه المتخصصة وغيرُ المتخصصة أن يكون له الاعتبارُ الأسنى في تقدير القيمة العلمية لما ينتجه العلماء والباحثون، كما يوشك أن يكون هو الميزان الأول لتحديد منازل الجامعات والكليات الجامعية ورتبها في نظُم التصنيف المحلية والإقليمية والعالمية لتلك الجامعات والكليات، وخاصة تلك التي جعلت النهوضَ بالبحث العلمي غايتَها الأولى مقدمة إياه على أغراض التدريس والتلقين، بل إن الأمر لكذلك في كثير من بلدان العالم التي تولي البحثَ العلمي عناية خاصة في سلم أولوياتها، بما في ذلك عدد غير قليل من بلدان العالم الإسلامي. وليست المسألةُ في هذا الشأن قاصرةً على مجرد التقدير للعلماء والباحثين والتصنيف للمؤسسات التي ينتمون إليها ويعملون في كنفها، بل لها من الاعتبارات واللوازم المالية ما يجعل أبعادَها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية محلَّ تلاقٍ أو تصادم للمصالح بين أطراف عدة من ذوي الفعل والأثر في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع.

ونكتفي من ذلك بذكر جانب واحد هو ما يخص الباحثين ترقيةً في رتبهم ودرجاتهم وزيادةً في أجورهم ومخصصاتهم، فلا شك أن هذا الجانب في شقيه مما يشغل الباحثَ أولاً سعيًا لرفع مقامه معنويًا وتحسين أوضاعه ماديًا، كما يشغل – ثانيًا – المؤسسةَ التي يعمل معها تجاوبًا مع ذلك السعي ومكافأة لأصحابه أو تلكُؤًا في ذلك بحسب ما تستند إليه من نظم إدارية ومعايير علمية وما تتوفر عليه من موارد مالية، فضلاً عما قد تخضع له من اعتبارات سياسية. وكيفما كان الحال، فشأن البحث والنشر العلمي ذو أبعاد متشابكة ليس هنا محلُّ تفصيل القول فيها، ويكفي ما أومأنا به إليها مما لا يفوت المتفكرَ الأريب التفطنُ إليه ولا يعسر على الناظر الحصيف الوقوفُ عليه.

ولكن ما محلُّ الإعراب لهذا القول بشأن البحث العلمي إنتاجًا ونشرًا وما علاقته بمجلة "التجديد" التي سيق في فاتحتها هذا الكلام؟ وما صلتُه بالجامعة الإسلامية العالمية تخصيصًا وغيرها من الجامعات في العالم الإسلامي تعميما؟ إن الجواب عن هذين التساؤلين هو المقصد من ذلكم القول والغرض من هذا الاستفتاح.

إن البحثَ العلمي لا ينهض ولا تقوم له قائمةٌ في فراغ اجتماعي أو فكري أو ثقافي أو سياسي، كما يومئ إلى ذلك ما قدمنا من قول، وإنما تتضافر على نهضته عواملُ شتى وأوضاعٌ متنوعة تأتي في مقدمتها البيئةُ الثقافية والعلمية الصالحة بمقوماتها ولوازمها المعنوية والمادية، بما يعنيه ذلك من شروط مهيئة ودواع مؤيدة ودوافع محفزة. وليس من شك في أن اعتماد نظم منضبطة في الفهرسة (indexation) ومعايير واضحة للتصنيف (ranking) ذو أهمية بالغة في غربلة الإنتاج العلمي وإحلاله المنزلةَ التي تليق به أو يليق بها بسطًا ورفعًا أو قبضًا وخفضا. ولئن صار هذا الأمرُ مسلمًا في دوائر البحث العلمي في العالم شرقًا وغربًا، وشمالاً وجنوبًا، في ذاته ومن حيث المبدأ، فإن وضعَ نظمِ الفهرسة وتحديدَ معايير التصنيف مما ينفسح فيه المجالُ للاختلاف والتنوع، اختلافًا وتنوعًا ينبعان من تباين البيئة الحضارية والرؤية الفلسفية والمنظومة المعرفية والتجربة التاريخية والأوضاع الاجتماعية والثقافية التي يجري في ضوئها وفي ظلها بناءُ تلك النظم وتطويرُ تلك المعايير.

ومما لا شك فيه أيضًا أن الغرب الأوروبي–الأمريكي بامتداداته الثقافية ولواحقه الحضارية في سائر قارات العالم قد حاز قصبَ السبق في هذا المضمار، بل تعدى أثرُه ومثالُه في وضع المعايير والمقاييس واجتراح النظم مجالاتِ العلم والمعرفة إلى سائر مجالات الحياة ومستويات الفعل الإنساني الأخرى. ففضلاً عن غزارة الإنتاج العلمي وتعدد قنواته وتنوع مسالكه، وفضلاً عن الكثرة والقدرة التي تتميز بها وسائطُ نشر ذلك الإنتاج وإشاعته متخصصة وغير متخصصة، قامت في الفلك الحضاري والثقافي المذكور منظومةٌ من هيئاتٍ ومؤسساتٍ مختصة بالفهرسة والتصنيف والتزكية أصبح لها من السلطة المرجعية والنفوذ البالغ ما به توشكُ أن تكون أحكامُها الحقَّ الذي يمارى والقضاء الذي لا يمانع. وقد أصبح للمجلات العلمية في مجالات المعرفة المختلفة هيئاتٌ ومؤسساتٌ بأعيانها يلوذ بها مُصدرو تلك المجلات وناشروها لتوطيد سمعة منشوراتهم ومضاعفة عدد المقبلين عليها قراءً وباحثين، كما يسعى الكتَّابُ والباحثون لنشر مقالاتهم وأبحاثهم العلمية في المجلات التي حظيت بالتزكية من قبل تلك الهيئات والمؤسسات، إن لم يلهثوا وراءها لهاثًا، وقد يتذرع بعضُهم من أجل ذلك بما قد يتوفر لهم من المعارف و"الوساطات"، بل قد يبذل بعضُهم ما يعز من مال شحيح (تسهيلاً للأمر لا رشوة!) حتى يلمع اسمُه على صفحات تلك المجلات، ويُحظى من بعدُ بالترقي في سلم الوظيفة. وهكذا تتضاعف معاناةُ الباحث أو محنته؛ فهو في محنة حين يبحث ويكتب، وهو في محنة حين يسعى لنشر ما يكتب.

وإذا كان ليس من غرضنا هنا التأريخُ لتلك الهيئات والمؤسسات نشأة وتطورًا، فإنه لا يفوتنا أن نشير إلى طرف من ذلك لما فيه من مناط العبرة فيما نسوق هذا الكلامَ من أجله. وما يهمنا على نحو خاص هو أن إنشاء تلك الهيئات والمؤسسات وتحديد أهدافها وضبط طرائق عملها لم يكن دائمًا ولا حتى في غالب الأحيان مما تقوم به الحكوماتُ أو حتى تتولاه هيئاتٌ رسمية في هذه الوزارة أو تلك من وزاراتها، وإنما هو في الغالب نتيجةٌ لمبادرات شخصية من فرد أو مجموعة أفراد أو هيئة أو هيئات خاصة، وقد تكون من وراء تلك المبادرات دوافع علمية وأغراض معرفية خالصة، كما قد تجتمع فيها وتتضافر عليها

دوافعُ علمية وغير علمية. وبقطع النظر عن ذلك كله، فإن الذي يهمنا على نحو خاص هو ما تبلغه أو بلغته تلك الهيئاتُ والمؤسسات على بساطة نشأتها الأولى من سلطة علمية عالمية وصغبة معيارية كونية، مهما تضايق من ذلك المتضايقون. ولنأخذ لذلك مثالاً واحدًا هو معهد المعرفة العلمية Institute for Scientific Information المعروف اختصارًا وشهرةً بالأحرف الأولى لمكونات تسميته: ISI، فقد أصبح الاستظلالُ تحت هذه الأحرف الثلاثة تطلعًا بل حلمًا يرنو إليه الكثيرون من باحثين ومجلات وجامعات، سعيًا في ذلك إلى كسب التزكية بأنهم قد بلغوا مستوى البحث والنشر العلمي الرصين. ولا تتردد كثيرٌ من المجلات والجامعات في أن تبذل في سبيل ذلك المبالغَ الطائلة من الأموال، بله أن تُجريَ من أجله ما يستوجبه من تعديل في أساليب عملها. فهذا المعهدُ أسسه ابتداءً في ولاية بنسيلفينيا عالم اللغويات الأمريكي يوجين غارفيلد Eugene Garfield عام 1960 واستمر بضعةَ عقود يقدم خدمتَه للباحثين الراغبين في نشر بحوثهم بتعريفهم بأفضل المجلات في العالم وفق قاعدة من البيانات والمعلومات الدقيقة عن تلك المجلات وعلى أساس جملة من المعايير التي تحدد قيمتها العلمية. وفي عام 1992 اشترته شركةُ تومسون رويترز الأمريكية للمعلومات، وأصبح منذئذٍ يُعرف باسم Thomson ISI. وقد اجتهد المالكون والمديرون الجدد للمعهد المذكور في أن يبسطوا سلطانه في ميدان البحث والنشر العلمي في العالم حتى انسحبت من طريقه هيئاتٌ مماثلة هي أقدم منه عهدًا وأعرق تاريخًا مثل "الفهرست الطبي" (Index Medicus, *IM*) التي أنشئت سنة 1879 على يدي مدير مكتبة إدارة الصحة العمومية في الحكومة الفيدرالية الأمريكية التي يتولى الإشرافَ عليها ضابطٌ سام في الجيش الأمريكي. وهكذا أصبحت كثيرٌ من الجامعات في العالم تقيس نفسها وتعاير منزلتها في مضمار البحث والنشر العلمي بما يضعه القائمون على هذا المعهد وأمثاله من شروط وما يحددونه من معايير.

فما موقع الجامعات والمجلات العلمية في العالم الإسلامي عامة من هذه التطورات في النظم والمعايير والمقاييس؟ وما موقع بل ما مصير تلك الجامعات التي اتخذت من

فلسفة الإسلام في الحياة ورؤيته للكون والوجود أساسًا وإطارًا لنشاطها المعرفي ومهمتها التربوية من تلك التطورات؟ وما مصير المجلات التي اتخذت من لغة الضاد لسانًا لأداء رسالتها في نشر المعرفة العلمية وتطوير البحث في مجالات العلوم المختلفة وخاصة في ظل موجات العولمة المتتالية ووسائطها المتوالدة التي ما زادت تلك النظم والمعايير والمقاييس إلا رسوخًا وسعةَ انتشار، حتى كأنه لا سبيلَ لأحد إلا النزول عند مقتضياتها والخضوع لاشتراطاتها إن رام تقديرًا واعترافًا وتزكية في المنظومات العلمية لعالمنا "المعَوْلَمَ"؟

إن الإجابةَ عن هذه الأسئلة لئن كان من الممكن بل من الراجح أن تتفاوت نتائجُها والأحكام الناجمة عنها حسب الظروف الخاصة بكل بلد من بلدان العالم الإسلامي ووفقًا لأوضاع كل جامعة وكل مجلة، إلا أنه لا سبيلَ لنا إليها على وجه التفصيل واليقين إلا بناءً على قاعدة رصينة وشاملة من المعلومات الدقيقة عن كل جامعة جامعة ومجلة مجلة، الأمر الذي لا يمكن أن تنهض به إلا هيئةٌ مختصة ذات كفاءات متمرسة ومتفرغة فضلاً عن الإمكانات المادية والفنية. ولكن ذلك لا يمنعنا من أن نصدع ببعض ما نراه مظهرَ خلل شائن وعنوانَ قصور غير سائغ وعلامةَ تقصير فاضح يبدو أنها قد أصابت في الصميم الحياةَ العلمية والفكرية في العالم الإسلامي بمؤسساته وهيئاته الإقليمية والعالمية، وخاصة تلك المؤسسات والهيئات ذات الصبغة العلمية والمهام الثقافية التي تندرج فيها رعايةُ مثل هذا الشأن. ففي هذا العالم مؤسساتٌ رئيسة أربع، هي المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد جامعات العالم الإسلامي (المنضويان تحت لواء منظمة التعاون الإسلامي) والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد الجامعات العربية (وكلاهما ينضوي تحت لواء الجامعة العربية)، وهي مؤسساتٌ يُفترضُ فيها أن تكون راعيةً لحركة البحث العلمي والعمل الفكري والنشاط الثقافي بحكم طبيعتها ورسالتها. ولذلك ما أن يثورَ في الخاطر التساؤلُ حول مسألة النظم والمعايير والمقاييس التي مَحضْنَا لها القولَ في هذه الكلمة حتى يُولي المرءُ وجهَه شطرَ هذه الهيئات يتطلب منها الجوابَ والإرشاد، ولكنه ما يلبث إلا يسيراً حتى تتراجع خطواتُه "ثَقْلَى" يجرجر أذيالَ الخيبة أو تجرجره، وتعتصره مرارةُ الحسرة أو يعتصرها؛

إذ لا يظفر بشيء من ذلك كبير أو صغير، قليل أو كثير. فقد أعيانا البحثُ والتسآلُ عما إذا قامت أيٌّ من الهيئات الأربع التي ذكرنا – بمفردها أم مع غيرها – بإنشاء معهد أو مركز أو حتى وحدة لتولي مهمةِ الفهرسة والتصنيف بالمعنى الذي بينا، ولو باتباع ما وضعه الآخرون من معايير وأقروه من شروط (إذ لا نرجو منها أن تُبدع وتأتي بما يتجاوز ما هو موجود متعارَفٌ عليه من ذلك)، فيكون هناك موئلٌ للكثير من الجامعات الإسلامية والمجلات العربية يكفيها عناءَ البحث عن تقييم وتقدير وتزكية قد تكون الأبوابُ أمامها موصدةً لأسبابٍ معلنة وأخرى غير معلنة، كما يكفي الباحثين محنة التطلع إلى ولكن ما ظفرنا من ذلك البحث والتسآل بما يشفي عِلة أو يَنْقَعُ غُلَّة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار عواملَ التحيز الثقافي (cultural bias) بما في ذلك التحيز اللغوي، ودوافعَ الاستغلال الاقتصادي والتوظيف السياسي التي قد تؤثر في كيفيات تعامل كثير من هيئات التصنيف العلمي العالمية مع المجلات المختلفة، علمنا مبلغَ المعاناة التي ترزح تحتها أعدادٌ كبيرة من الجامعات والمجلات في العالم الإسلامي.

ولنا في تجربة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا نموذجٌ ناطقٌ بما إليه ألمعنا من تلك المعاناة ومثالٌ شاهد على أومأنا إليه من تلك المحنة. فكلياتُ هذه الجامعة ومعاهدُها العلمية المختلفة تُصدر ما لا يقل عن سبعةَ عشر مجلة نصف سنوية تغطي أهمّ فروع العلم والمعرفة التي تنهض بتدريسها تلك الكلياتُ والمعاهد، وكلُّ تلك المجلات تصدر باللسان الإنجليزي إلا ثلاثًا: "الإسلام في آسيا" ثنائية اللسان (الإنجليزية والعربية)، و"التجديد" و"مجلة الدراسات اللغوية والأدبية" اللتان تصدران بالعربية. وفي سياق سعي الجامعة منذ عدة سنواتٍ لتصير جامعةً بحثية (research university) وتحصلَ على التقدير والتصنيف المناسبين محليا وإقليميا وعالميا شرطًا لذلك، فإن الأمرَ يقتضي، تبعًا لسياسة الهيئات الحكومية الراعية للتعليم العالي والبحث العلمي، ألا يقل حجمُ البحوث المنشورة في مجلاتٍ مفهرسة في وكالات التصنيف العالمي التي سبقت الإشارةُ إليها عن نسبة معينة، كما أصبح ذلك شرطًا ضروريًا في ترقية الأساتذة. ومن أجل ذلك، بذلت الجهاتُ الإدارية

المختصة وهيئاتُ التحرير جهوداً مضنية لكي تتحقق تلك المجلات بالشروط والمعايير التي يتطلبها الولوجُ إلى تلك الوكالات، فعُقدت ندواتٌ للإعلام والتنوير، ونظِّمت وِرشاتٌ للتدريب، واستُدعيَ لذلك 'خبراء محليون وإقليميون وعالميون'، وصُرفت في سبيل ذلك كله مبالغُ من المال غيرُ يسيرة، ولكن لم تكن النتيجةُ أكثرَ من بضع مجلات – لا تبلغ عددَ أصابع اليد الواحدة – حُظيت بالاستظلال ببعض تلك الوكالات، على الرغم مما يتميز به غالبُ تلك المجلات صورة ومضموناً، فضلاً عن الانتظام في الصدور. بل إن مجلة "التجديد" مثلاً اقتضاها الأمرُ أن تُترجَمَ ملخصاتُ البحوث والمقالات المنشورة فيها وعناوينُها إلى الإنجليزية، وأن ترقم قائماتُ مراجعها بالأحرف اللاتينية.

ودون المغامرة بالتعميم، فإن ما أشرنا إليه من تجربة كنا طرفًا فيها يكاد يشهد شهادةَ يقينٍ بأن حصولَ المجلات الصادرة عن المؤسسات الجامعية والمراكز العلمية في العالم الإسلامي دونه عقباتٌ وحوائل قد تكون الاعتباراتُ العلمية في آخرها لا في مقدمتها، ويتضاعف ذلك بصورة خاصة بالنسبة للمجلات العربية. ولقد سمعتُ من زميلٍ في دورية عربية (فصلية) ذات تاريخ وسمعة أن بعضَ وكالات الفهرسة والتصنيف "العالمية" اشترطت على إدارة التحرير نشرَ مقالات بالإنجليزية حتى يُنعمَ على المجلة بالتقدير والاعتراف، وكأنما لغةُ الضاد مكتوبٌ عليها أن تستند إلى "عكازة" سكسونية أو غالية أو جرمانية حتى تُقبَل في تلك المحافل. ولذلك أكدنا في أكثر من مناسبة ضرورةَ أن تنشأ هيئاتٌ عربية أو إسلامية مستقة للنهوض بهذا الأمر الحيوي في الحياة العلمية والفكرية لمجتمعاتنا.

وإذْ نصور الوضعَ هذا التصوير، ونعرض المشكلةَ هذا العرض، فإنا ما قصدنا من ذلك إلا استدعاءَ الهمم واستنهاض العزائم في الأفراد والهيئات الرسمية وغير الرسمية لأن تسد ولو جزءًا يسيراً من هذه الثلمة الكبيرة في حياتنا العلمية. وعسى أن يُومض لذلك برقٌ، ويُؤذِنَ به صبحٌ.

والله من وراء القصد، وهو الموفق والهادي إلى سواء السبيل.